دور الجزائر الرائد في دعم الشعب الصحراوي في نقرير مصيره من إعداد بن جدو عوالي جامعة الجلفة

ملخص:

يعتبر مبدأ حق المصير من المبادئ الرئيسية في القانون الدولي ويقوم هذا المبدأ على أساس حق الشعوب المستعمرة و المضطهدة و هذا ما أكدت عليه كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وأيضا ميثاقها اذ هذا الحق يرتبط بشكل أساسي بالاستعمار ،و الاحتلال الخارجي الأجنبي حيث عبر عنه القانون الدولي بأنه حق ثابت و يتمتع بالقوة الآمرة و مع تطور القانون الدولي المعاصر و بروز معاهدات و مواثيق حقوق الإنسان كمصدر أساسي بالإضافة إلى ظهور انقسامات داخل كثير من الدول، حروب، مجازر مما أعطى لهذا الحق دلالات جديدة في ظل هذه المتغيرات.

فمن المنطق والطبيعي أن يكون للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره وفي إنشاء دولته المستقلة لقرارات الشرعية الدولية ، و كان للجزائر دورا رياديا لدعم قضية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

Abstrac:

The principle of self-determination is one of the fundamental principles of international law and is based on the right of colonized peoples

And oppressed and this is confirmed by all the resolutions of the General Assembly of the United Nations and also its charter if this right is linked primarily to colonialism, foreign occupation and foreign, as expressed by international law as a fixed right and enjoy the power of order

With the development of contemporary international law and the emergence of human rights treaties and charters as a basic source in addition to the many divisions within many countries, wars and massacres, this gave new meaning under these variables.

It is logical and natural for the Saharawi people to have the right to self-determination and to establish their independent state for the resolutions of international legitimacy. Algeria had a leading role in supporting the cause of the Saharawi people in self-determination.

مقدمة:

نظرا لارتباطات الجزائر الكثيرة بالقارة الإفريقية وسعيها إلى تنميتها في المجال الاقتصادي إضافة إلى دعم حركات التحرر في البلدان المختلفة وتحقيق لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي يعد من أهم أولويات السياسة الجزائرية، ولعل أن النزاع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية المستعمرة الاسبانية السابقة، أضحى من أهم قضايا القارة الإفريقية حاليا.

ويصنف بالنزاع الأطول والمشكلة العائدة في أصولها إلى الحقبة الاستعمارية والتي لا تزال تنتظر الحل النهائي من قبل هيئة الأمم المتحدة، وكانت حرب التنازع قد اندلعت على إثر انسحاب المستعمرين الإسبان من الصحراء الغربية، تلك البقعة من الأرض تعتبرها المغرب جزأ لا يتجزأ من ترابها الوطني، بينما يتسمك البوليساريو بملكيتها لها، وتطلب باستقلالها وتقرير المصير.

وانطلاقا من هنا نطرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في دعم الصحراء الغربية في حق تقرير مصيرها؟

وللإجابة عن الإشكالية نقترح الخطة التالية:

- المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية.
- المبحث الثاني: مبدأ حق تقرير المصير ودور الجزائر في قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

تقوم السياسة الخارجية للدولة الجزائرية كغيرها من الدول على أساس محددات معينة تتحكم فيها وأن لهذه السياسة مسار دبلوماسي تتتهجه تجاه الصحراء الغربية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية

تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية العديد من المحددات، منها ما هي اقتصادية وسياسية وكذا الموقع الجغرافي يدخل ضمن هذه المحددات.

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية

تتحكم الموارد الاقتصادية إلى حد كبير في سياسات الدول على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث نجد أن النظام السياسي يؤثر في السياسات الخارجية للدول وفي النشاطات بخصوص القضايا الدولية ويرتبط بحجم الموارد التي يتمتع بها، وبالنسبة للجزائر نجد أن مواردها الاقتصادية كبيرة سواء كانت طبيعية أو بشرية، ولقد شهدت الجزائر منذ السبعينيات سياسة تنموية سعت إلى تطوير مختلف القطاعات والاهتمام بالثروات الباطنية التي يرتكز عليها الاقتصاد خاصة قطاع الطاقة. إلا أن هذا قد يشكل عائقا للجزائر في حالة انخفاض أسعار النفط، وهذا ما قد يدخلها في أزمة اقتصادية خانقة، ونجد أن الجزائر لا تملك اقتصاد قوي قادر على استغلال المواد الأولية، إذن فالإمكانيات الاقتصادية عامل مهم من عوامل ضبط السياسة الخارجية الجزائرية. أ

الفرع الثاني: المحددات السياسية

تعد الثقافة السياسية في الجزائر من بين المحددات التي تسهم في تقوية السياسة الخارجية الجزائرية، كما نجد أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري تتكون من العديد من العقائد السياسية التي تحكم أفراد المجتمع وتحدد تعامله مع العامل الخارجي، وهذه المبادئ تستمد جذورها من التقاليد التاريخية للمجتمع ومن تراثه الديني الإسلامي ومن موقعه الجغرافي، ويحمل المجتمع الجزائري نظرة سلبية عن التدخل الخارجي مستمدة من صراعه مع المحتل الفرنسي.

وإذا تعلق الأمر بدعم الحركات التحررية، فإن الثقافة السياسية للشعب الجزائري تدفع بقواتها إلى الدفاع عن الشعوب المضطهدة، وقد تجلى هذا الدعم في الوقوف إلى مساندة الشعب الصحراوي في قضية تقرير مصيره بما أمكن من وسائل مادية وعسكرية ومعنوية حيث اعتبرت مبدأ تقرير المصير ودعم حركات التحرر هو أهم محطة من محطات السياسة الخارجية الجزائرية.2

الفرع الثالث: المحددات الجغرافية

ونجد أن الموقع الجغرافي هو المتحكم في سياسة الدولة الخارجية بالدرجة الأولى وكذا طريقة تعاملها مع الدول الأخرى، فهناك علاقة بين موقع الدولة ومساحتها وسلوكاتها النزاعية.

ودور العامل الجغرافي كمصدر محتمل للنزاعات يدخل في إطار فكرة دور التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين دولتين لوجود مصادر موضوعية للنزاع بينها، فالجوار الجغرافي يسهل تحريك هذه المصادر على نحو لم يكن ممكنا لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين جغرافيا، ولهذا فإن القرب الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في نزاعات بين دول تملك على مصادر نزاعية أخرى مثل الاختلافات الأيدبولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.

والجزائر تحتل موقعا هامّا على الصعيد العربي والإفريقي بحيث تقع شمال غرب القارة الإفريقية، بحيث تتوسط قارات العالم الأربعة، ويحدّ الجزائر شمالا البحر المتوسط، وجنوبا الصحراء الكبرى، وشرقا ليبيا وتونس، غربا المغرب وموريتانيا، مما أهلّها أن تكون ذات مكانة إقليمية بارزة نظرا لموقعها. 4

المطلب الثاني: مسار الدبلوماسية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية

تعرف الدبلوماسية بصفة عامة بأنها العلم الذي يتناول العلاقات الدولية أو العلاقات الخارجية للدول، وبأنها الذكاء والخبرة اللازمين لتوجيه العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.⁵

ولقد تم برز الدبلوماسية الجزائرية مع قادة المقاولة الأوائل، وبعد ذلك تكور العمل الدبلوماسي مع زعماء الحركة الوطنية.

أما بعد الاستقلال فاتجه مسار العمل الدبلوماسي نحو الاهتمام بقضية الصحراء الغربية من جهة، ومن جهة أخرى مع طبيعة التصور الذي تدافع عنه الجزائر كدولة حاملة لقضية ومدافعة عن مبدأ، ولهذا اتجهت المجهودات الجزائرية إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع من خلال العمل على:

1. تفكيك الجبهة المغربية:

حيث وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التي اعتمدتها المغرب، ولذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف "موريتانيا" في التحالف لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو.

2. الاعتماد على سياسة المحاور:

بالنسبة لمتطلبات الجزائر هي بناء سياسة مراجعة لنمط توزيع القوة المفروضة من طرف المغرب، والذي دفع بها إلى الدخول في تحالفات مغاربية من أجل تحقيق توازن قوة، واعادة تشكيل الخريطة المغاربية.

3. الجهود الجزائرية على المستوى الإفريقي:

جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج وهو جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، وكذا تحقيق الاعتراف لجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

وقد أدى هذا بالاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية في القمة 20 بأديسا بابا في نوفمبر 1984، مما أدى إلى انسحاب المغرب منها في 12 نوفمبر 1984.

المبحث الثاني: مضمون مبدأ حق تقرير المصير ودور الجزائر في قضية الصحراء الغربية

للجزائر دور مهم في نزاع الصحراء الغربية وذلك منذ بدايته، على الرغم من أن الجزائر لا تطالب بجزء من إقليم الصحراء الغربية، إلا أنها تساند جبهة البوليساريو في حقها في المطالبة بتطبيق مبدأ تقرير المصير.

المطلب الأول: مبدأ حق تقرير المصير وارتباطه بالصحراء الغربية

لقد حظيت فكرة حقوق الإنسان وتقرير مصير الشعوب بنوع من الحماية في ظل النظام الدولي الجديد الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية، وتم إدراج ذلك في ميثاق الأمم المتحدة.

الفرع الأول: حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير

إن حقوق الإنسان مهمة من أجل توضيح حق تقرير مصير الشعوب وتطبيقها في الواقع، فتطور حق تقرير المصير عبر السنوات ساعد في القضاء على الظلم والأنظمة المتسلطة على الشعوب والجماعات الضعيفة، وفي المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تمت الإشارة إلى حق تقرير المصير كأحد حقوق الإنسان.

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام بتقرير المصير عمقا واتساعا، وأصبح اليوم يشمل جميع الشعوب التي تعاني من المظلم والتعسف نتيجة سيطرة واستبداد أنظمة بعض الدول في العالم.

وأول هن اهتم بحق الشعوب في تقرير مصيرها هو الرئيس الأمريكي ويلسون، وفي عام 1919 أعلن: " بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس مجرد جملة واحدة وإنه مبدأ إلزامي، فإذا تجاهله رجال السياسة فهم في خطر ". 9

الفرع الثاني: الأمم المتحدة وتقرير المصير

رغم عدم الاتفاق علن تحديد مفهوم تقرير المصير نظرا لاعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية وأخلاقية، فإن ميثاق الأمم المتحدة وضعته كمبدأ قانوني يتمت بإجماع دولي .

ولقد استعمات منظمة الأمم المتحدة أسلوب الاستفتاء كوسيلة فعالة لتقرير المصير، واعتبرته أهم أسلوب للتعبير الحر عن إرادة الشعوب، وأولت منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة للاستفتاء واعتبرته الأداة المثلى لتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي.

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجموعة من القرارات تضمنت في مجملها التأكيد على استشارة الشعوب إذا تعلق الأمر بتصفية الاستعمار من الأقاليم المستعمرة، ويعتبر القرار رقم 1514 المصوت عليه يوم 1960/12/14 من أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنحت من خلاله للشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها.

وقد قامت الأمم المتحدة سنة 1963 بإصدار قرار بوضع إقليم الصحراء الغربية ضمن قائمة الأقاليم الواجب تصفية الاستعمار منها، وذلك بالوسيلة القانونية المعترف بها من قبل القانون الدولي والأعراف الدولية والمتمثلة في الاستفتاء، ويتضح من القرار أن الأمم المتحدة أصبحت تطالب في جميع قراراتها بإنهاء الاستعمار باستعمال الاستفتاء كطريقة ديمقراطية لتمكين الشعوب المستعمرة من حقها في تقرير المصير. 10

الفرع الثاني: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية

معظم المراقبين السياسيين يجدون صعوبة في تصديق مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية، ولا أن العامل المحدد لسلوكها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، باعتباره من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهات سياستها الخارجية، وذلك انطلاقا من فكرة أن حق تقرير المصير ما هو إلا مبدأ تكتيكي في خدمة إستراتيجية تتجاوز حقوق الشعب الصحراوي، غير أن وجهة نظر أخرى تنطلق من فكرة تطابق مباشرة في الحالة الجزائرية بين المبدأ والمصلحة.

بمعنى أن التوجه الجزائري تحكمه العقلانية، ولهذا فإن التعامل مع السياسة انطلاقا من موقفها الأساسي الذي ينتمي إلى مسار الكفاح المسلح من أجل الاستقلال ، لا يعني عدم وجود أهداف تتجاوز هذا الموقف، انطلاقا من أن المصلحة الجزائرية مرتبطة مباشرة بمبادئها باعتبارها قبلة الحركات التحررية في العالم، ومن هنا يصبح المبدأ وتوظيفه هو جزء من تحقيق المصلحة، ذلك عن الدفاع عن الإيديولوجية التحررية وهو جزء من الدفاع عن الأهداف الجزائرية.

الفرع الثاني: التدخل الدبلوماسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية

لقد وقفت الجزائر موقفا حازما تجاه قضية الصحراء الغربية يراد به تصفية كاملة للاستعمار، فهي تجسد سياستها الرامية إلى مناهضة الاستعمار وحصول الشعوب على استقلالها، كما دعمت جبهة البوليساريو. دخلت الجزائر كطرف مهتم بالنزاع وأصبحت تشارك في أي عمل هدفه طرد الغزاة، وعليه فإن الممثل

الجزائري في لجنة الأمم المتحدة صرح في دورة نوفمبر 1699 على أنه من الطبيعي أن تهتم الجزائر بمستقبل بلد مكون من قبائل مشتركة، كما نجد أن الجزائر تعتبر حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من القواعد الحتمية المطلقة وتطبيقا لموقفها تجاه القضايا الدولية المعاصرة وتجسيد لسياستها الخارجية. 12 وعليه فالموقف الجزائري تجاه قضية الصحراء الغربية يستند إلى ثلاث ركائز أساسية هي أساس أي تحرك سياسي واستراتيجي، إذ تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس، وأن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية تجاه إقليم الصحراء الغربية، وأن حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

وبهذا المعنى فإن موقف الجزائر يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية، وهذا ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الصحراوية، نذكر منها ما يلى:

- مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 1976/02/12 كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي؛
- مذكرة الحكومة الجزائرية إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في شهر أوت 13.1981

ونجد أن أبرز رد فعل عن موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية كان رد فعل المغرب وموريتانيا، وذلك بقطع علاقتهما الدبلوماسية مع الجزائر في 7 مارس 1976 وذلك إثر اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية، إلا أن الجزائر لم تغير موقعها بل استمرت في دعم حركة تحرير الشعب الصحراوي التي تقودها جبهة البوليساريو. 14

وعليه فالجزائر قدمت للشعب الصحراوي أشكالا متعددة من الدعم، كان أولها إيواء اللاجئين الذين تعرضوا إلى الإبادة والتطهير إثر ما سمي بالمسيرة الخضراء في أكتوبر 1975.

وتعتبر الجزائر سياسة المغرب تجاه مشكلة الصحراء الغربية بأنها تعتمد سياسة التعنت تجاه القوى الوطنية التي تؤيد مبدأ حق تقرير المصير، وكذا عدم الاعتراف بالحدود الموروثة من الاستعمار.

ومع تطور القضية الصحراوية ومحاولة المغرب وموريتانيا تطبيق معاهدة مدريد إثر خروج المحتل الاسباني من الأراضي الصحراوية، أعلن الصحراويين في 26 فيفري 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية، وأسسوا أول حكومة لهم على إثرها جاء الاعتراف من الجزائر وعززت بذلك دعمها المادي بالدعم الدبلوماسي.

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن قضية الصحراء الغربية تعد من بين القضايا الشائكة التي شغلت المنظومة الدولية، وهذا لتعدد أطراف النزاع فيها، ولقد لعبت الجزائر دورا هاما نتيجة ما تملكه من المقومات السياسية والاقتصادية والجغرافية.

وذلك عن طريق إيجاد حل سلمي لها وذلك من خلال الوقوف بجانب سكان الصحراء الغربية وتسوية قضيتهم، وتجسد ذلك في المشاركة في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية عن طريق تقديم العرائض والمذكرات، والذي نتج عنه تبني منظمة الوحدة الإفريقية لمبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، وأخيرا الاعتراف بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة:

- أن السياسة الجزائرية في دعم الصحراء الغربية استندت في مواقفها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو المبدأ الذي تبنّته بعد حصولها على الاستقلال.
- أن الجزائر بعد احتلال المغرب للصحراء الغربية طبقت مبادئها التي تنص على دعم القضايا العادلة ومساندة حركات التحرر.

وفي الأخير رغم كل المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية تبقى قضية الصحراء الغربية شائكة ومعقدة، تشغل المجتمع الدولي إلى غاية اليوم.

قائمة المراجع:

¹⁻ سارة جهرة: الدبلوماسية الجزائرية ودروها في القضايا الإفريقية 1962 - 1978 الصحراء الغربية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 -2016، ص ص 7- 8.

²⁻ سارة جهرة: المرجع سابق، ص ص 10 -11.

³⁻ بوزرب رياض: النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية 1963، 1988، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص ص 28-30.

 $^{^{4}}$ - سارة جهرة، مرجع سبق ذكره، ص 12

⁵⁻ عبد الواحد محمد الفار: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص246.

⁶⁻ بوزرب ریاض، مرجع سبق ذکره، ص ص 112 - 113.

⁷- مالكي أمينة: مشاريع التسوية السليمة لقضية الصحراء الغربية 1991 - 2012، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص 53.

⁸⁻ كفيسي نجلاء: العلاقات الجزائرية المغربية أفاقها واقعها تطورها ومستقبلها 1963 - 1994، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 - 2013، ص 47.

⁹⁻ مسعود شعنان: نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف خدة، الجزائر، 2007، ص ص 18-19.

¹⁰⁻ عبد النبي مصطفى،: استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013 -2014، ص ص 49 -50.

¹¹⁻ برزرب ریاض، مرجع سبق ذکره، ص 119.

^{12 -} سارة جهرة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

^{13 -} بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 93 - 94.

^{14 -} سارة هجرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 49 - 50.

¹⁵⁻ هادية نصيرة، قضية الصحراء الغربية 1975 - 2000، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2013 - 2014، ص ص 71 - 72.